البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

آيار 2019

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (6 962)
فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo
البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	37

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 1.9% خلال عام 2018، وذلك مقابل نمو نسبته 2.1% خلال عام 2017. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2019 بنسبة 0.5%، بالمقارنة مع 4.1% خلال نفس الفترة من عام 2018. كما ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2019 ليصل الى 19.0% من إجمالي القوة العاملة مقابل 18.4% خلال نفس الربع من عام 2018.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية الثلث الأول من عام 2019 ما مقداره 13,200.4 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.1 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية الثلث الأول من عام 2019 ما مقداره 33,490.9 مليون دينار، مقابل 33,359.3 مليون دينار في نهاية عام 2018.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2019 ما مقداره 26,513.1 مليون دينار، مقابل 26,111.8 مليون دينار في نهاية عام 2018.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2019 ما مقداره 33,913.4 مليون دينار، مقابل 33,848.1 مليون دينار في نهاية عام 2018.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية الثلث الأول من عام 2019 ما مقداره 1,811.4 نقطة، مقابل 1,908.8 نقطة في نهاية عام 2018.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 297.9 مليون دينار (3.9% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2019، بالمقارنة مع عجز مقداره 470.3 مليون دينار (6.3% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2018. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع رصيد إجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شهر آذار 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 617.2 مليون دينار، ليصل إلى 16,837.9 مليون دينار (55.0% من GDP). وفي المقابل، انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 10.8 مليون دينار، ليصل إلى 12,076.7 مليون دينار (39.4% من GDP). وبناءً عليه، فقد حافظت نسبة إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر آذار من عام 2019 على نفس نسبتها المتحققة في نهاية عام 2018 والبالغة 94.4% من GDP.

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الربع الأول من عام 2019 بنسبة 9.3% لتبلغ 1,334.5 مليون دينار، في حين انخفضت المستوردات بنسبة 3.2% لتبلغ 3,263.3 مليون دينار. وتبعاً لذلك، انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 10.2% ليصل إلى 1,928.8 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2018. وتشير البيانات الأولية خلال الثلث الأول من عام 2019 إلى ارتفاع مقبوضات السفر بنسبة 6.1% وارتفاع مدفوعاته بنسبة 3.2% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2018. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الثلث الأول من عام 2019 إلى ارتفاعها بنسبة 1.6% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2018. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2018 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 2,107.8 مليون دينار (7.0% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 3,053.9 مليون دينار (10.6% من GDP) خلال عام 2017. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى 10.3% من GDP خلال عام 2018 مقارنة مع 13.3% من GDP خلال عام 2017. فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 679.8 مليون دينار خلال عام 2018 مقارنة مع 1,436.4 مليون دينار خلال عام 2017. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2018 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 32,094.7 مليون دينار وذلك مقارنة مع 29,432.7 مليون دينار في نهاية عام 2017.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية الثلث الأول من عام 2019 ما مقداره 13,200.4 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.1 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية الثلث الأول من عام 2019 ما مقداره 33,490.9 مليون دينار، مقابل 33,359.3 مليون دينار في نهاية عام 2018.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2019 ما مقداره 26,513.1 مليون دينار، مقابل 26,111.8 مليون دينار في نهاية عام 2018.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2019 ما مقداره 33,913.4 مليون دينار، مقابل 33,848.1 مليون دينار في نهاية عام 2018.
- ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى البنوك في نهاية الثلث الأول من عام 2019 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2018. في المقابل، انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2019، باستثناء سعر الفائدة على القروض والسلف والذي شهد ارتفاعاً، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2018.

- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية الثلث الأول من عام 2019 ما مقداره 1,811.4 نقطة، مقابل 1,908.8 نقطة في نهاية عام 2018. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية الثلث الأول من عام 2019 ما مقداره 14,950.7 مليون دينار، مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2018 والبالغ 16,122.7 مليون دينار.

أهم المؤشـرات النقديـة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية نيسان			
2019	2018		2018
US$ 13,200.4 -1.4%	US$ 13,393.8 -6.9%	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 13,392.3 -6.9%
33,490.9 0.4%	33,497.7 1.6%	السيولة المحلية	33,359.3 1.2%
26,513.1 1.5%	25,386.3 2.6%	التسهيلات الائتمانية	26,111.8 5.6%
23,480.9 2.0%	22,354.1 2.8%	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	23,011.3 5.8%
33,913.4 0.2%	33,874.3 2.0%	إجمالي ودائع العملاء	33,848.1 2.0%
25,803.8 0.5%	26,094.8 1.8%	ودائع بالدينار	25,667.6 0.1%
8,109.6 -0.9%	7,779.5 3.0%	ودائع بالعملات الأجنبية	8,180.5 8.3%
27,176.6 0.9%	27,165.1 0.9%	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	26,944.5 0.1%
21,124.7 1.3%	21,401.2 0.7%	ودائع بالدينار	20,846.4 -1.9%
6,051.9 -0.8%	5,763.9 1.9%	ودائع بالعملات الأجنبية	6,098.1 7.8%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيـات الأجنبيـة

بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية الثلث الأول من عام 2019 ما مقداره 13,200.4 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.1 شهراً.

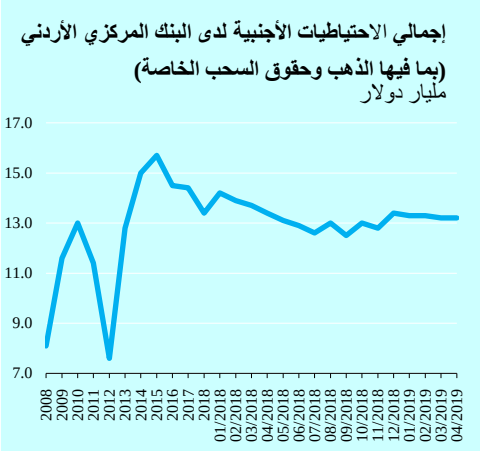

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية الثلث الأول من عام 2019 ما مقداره 33.5 مليار دينار، مقابل 33.4 مليار دينار في نهاية عام 2018.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية الثلث الأول من عام 2019 مع نهاية عام 2018، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونـات السيولـة**

    - بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية الثلث الأول من عام 2019 ما مقداره 29.1 مليار دينار، بالمقارنة مع نفس الرصيد تقريباً في نهاية الثلث الأول من عام 2018، ونهاية عام 2018.

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية الثلث الأول من عام 2019 ما مقداره 4.4 مليار دينار، محافظاً بذلك على مستواه المسجل في نهاية الثلث الأول من عام 2018، بالمقارنة مع 4.3 مليار دينار في نهاية عام 2018.

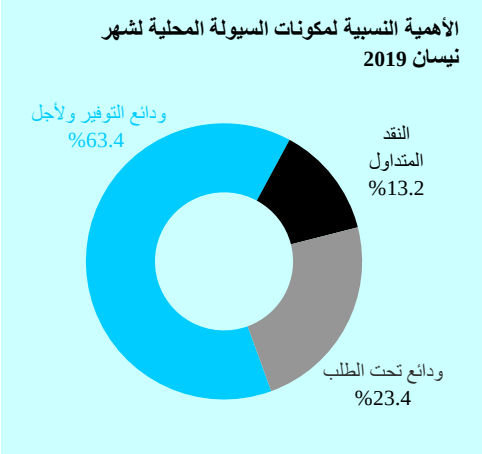

● العـوامل المـؤثـرة على السيولــة المحليــة

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية الثلث الأول من عام 2019 ما مقداره 26.5 مليار دينار، بالمقارنة مع 25.2 مليار دينار في نهاية الثلث الأول من عام 2018، و26.0 مليار دينار في نهاية عام 2018.

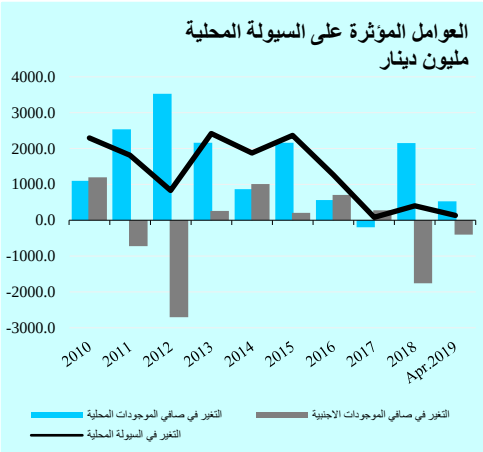

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية الثلث الأول من عام 2019 ما مقداره 7.0 مليار دينار، بالمقارنة مع رصيد مقداره 8.3 مليار دينار في نهاية الثلث الأول من عام 2018، و7.4 مليار دينار في نهاية عام 2018. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية الثلث الأول من العام 2019 ما مقداره 9.1 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

2018		نهاية نيسان 2018	نهاية نيسان 2019
7,368.3	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**8,269.2**	**6,969.8**
9,151.3	البنك المركزي	9,735.2	9,096.5
-1,783.0	البنوك المرخصة	-1,466.0	-2,126.7
25,991.0	**الموجودات المحلية (صافي)**	**25,228.5**	**26,521.1**
-4,345.0	البنك المركزي، منها:	-4,820.7	-4,169.4
675.2	الديون على القطاع العام (صافي)	857.3	384.9
-5,043.0	أخرى (صافي*)	-5,701.0	-4,576.8
30,336.1	البنوك المرخصة	30,049.2	30,690.4
10,234.1	الديون على القطاع العام (صافي)	9,688.3	10,682.0
23,686.8	الديون على القطاع الخاص	23,102.0	24,154.4
-3,584.8	أخرى (صافي)	-2,741.0	-4,146.0
33,359.3	**السيولة المحلية (M2)**	**33,497.7**	**33,490.9**
4,296.4	**النقد المتداول**	**4,414.7**	**4,404.7**
29,062.9	**الودائع، منها:**	**29,083.0**	**29,086.2**
6,168.0	بالعملات الأجنبية	5,841.5	6,133.9

*: تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 24 كانون الأول 2018 برفع أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بواقع 25 نقطة أساس لتصبح كما يلي:
- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 4.75%.
- سعر إعادة الخصم: 5.75%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 5.50%.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 4.00%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 4.75%.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 4.75%.

ويأتي هذا القرار في ضوء تطورات أسعار الفائدة في السوق الإقليمية والدولية وانسجاماً مع سياسة البنك المركزي الرامية إلى تعزيز أركان الاستقرار النقدي والمصرفي وضمان تنافسية الأدوات المحررة بالدينار الأردني.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة مئوية

نيسان 2019	نيسان 2018		2018
4.75	4.25	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي	4.75
5.75	5.25	إعادة الخصم	5.75
5.50	5.00	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	5.50
4.00	3.25	نافذة الإيداع لليلة واحدة	4.00
4.75	4.25	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	4.75
4.75	4.25	أسعار الفائدة على شهادات الإيداع لأجل اسبوع	4.75

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

- الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر نيسان من عام 2019 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 4.92%، ليرتفع بذلك بمقدار 19 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018.

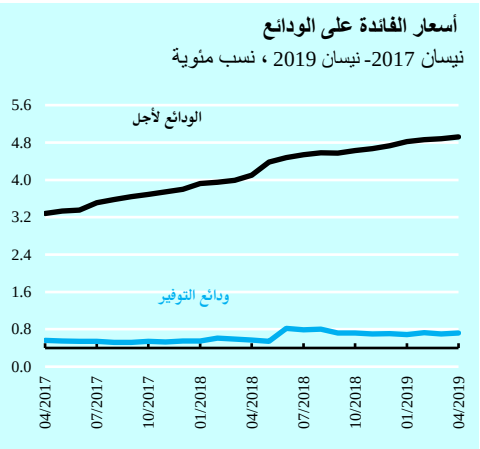

- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر نيسان من عام 2019 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.72%، ليرتفع بذلك بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018.
- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر نيسان من عام 2019 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.39%، ليسجل بذلك ارتفاعاً بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر نيسان من عام 2019 بمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.37%، لينخفض بذلك بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018.
- الكمبيالات والأسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر نيسان من عام 2019 بمقدار 12 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.76%، لينخفض بذلك بمقدار 88 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018.

أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية
نيسان 2017 - نيسان 2019، نسب مئوية

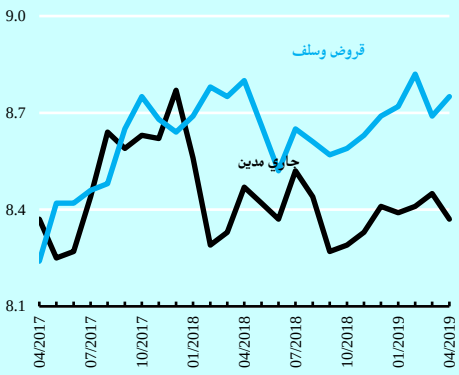

أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (%)

2018		نيسان 2018	نيسان 2019	التغير/ نقطة أساس
	الـودائـع			
0.38	تحت الطلب	0.24	0.39	1
0.71	توفير	0.57	0.72	1
4.73	لأجل	4.10	4.92	19
	التسهيلات الائتمانية			
9.64	كمبيالات واسناد مخصومة	10.62	8.76	-88
8.69	قروض وسلف	8.80	8.75	6
8.41	جاري مدين	8.47	8.37	-4
9.57	الإقراض لأفضل العملاء	9.13	9.79	22

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر نيسان من عام 2019 بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.75%، وبنفس المقدار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر نيسان من عام 2019 ما نسبته 9.79%، ليحافظ بذلك على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، ومرتفعاً بمقدار 22 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2019 بما مقداره 401.3 مليون دينار، أو ما نسبته (1.5%)، عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 649.5 مليون دينار (2.6%) خلال الفترة المماثلة من عام 2018.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية الثلث الأول من عام 2019، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 469.6 مليون دينار (2.0%)، والمؤسسات العامة بمقدار 29.6 مليون دينار (6.9%)، والمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 6.2 مليون دينار (28.8%). في المقابل، انخفضت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 94.1 مليون دينار (4.7%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2018.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2019 ما مقداره 33,913.4 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 65.3 مليون دينار (0.2%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 676.6 مليون دينار (2.0%) خلال الفترة المماثلة من عام 2018.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في الثلث الأول من عام 2019 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 25.8 مليار دينار و8.1 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 26.1 مليار دينار للودائع بالدينار و7.8 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية الثلث الأول من عام 2018. أما في نهاية عام 2018، فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار ما مقداره 25.7 مليار دينار و8.2 مليار دينار للعملات الأجنبية.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال الثلث الأول من عام 2019 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2018. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

حجم التداول:

بلغ حجم التداول خلال شهر نيسان من عام 2019 حوالي 134.1 مليون دينار، منخفضاً بمقدار 31.9 مليون دينار (19.2%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض مقداره 17.5 مليون دينار (13.3%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الثلث الأول من عام 2019، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 488.1 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً بمقدار 10.6 مليون دينار عن مستواه المسجل خلال الفترة المماثلة من عام 2018.

عـــدد الأسهـــم:

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر نيسان من عام 2019 بمقدار 8.9 مليون سهم (8.7%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 112.1 مليون سهم، بالمقارنة مع انخفاض قدره 5.6 مليون سهم (5.2%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الثلث الأول من عام 2019، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 361.6 مليون سهم، بالمقارنة مع 423.5 مليون سهم خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

الرقم القياسي العام لأسـعار الأسهـم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر نيسان من عام 2019 انخفاضاً قدره 102.8 نقطة (5.4%) عن مستواه

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

2018		نيسان 2018	2019
1,908.8	الرقم القياسي العام	2,191.5	1,811.4
2,652.7	القطاع المالي	3,006.9	2,534.0
1,882.7	قطاع الصناعة	2,157.5	1,796.4
1,279.8	قطاع الخدمات	1,478.0	1,200.0

المصدر: بورصة عمان.

المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 1,811.4 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 41.8 نقطة (1.9%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2018، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 97.4 نقطة (5.1%) مقابل ارتفاع قدره 64.7 نقطة (3.0%) خلال الفترة المماثلة من عام 2018. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض كل من الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من القطاع المالي بمقدار 118.7 نقطة (4.5%)، والرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 86.3 نقطة (4.6%)، وقطاع الخدمات بمقدار 79.8 نقطة (6.2%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2018.

القيمـة السوقيـة للأسهـم:

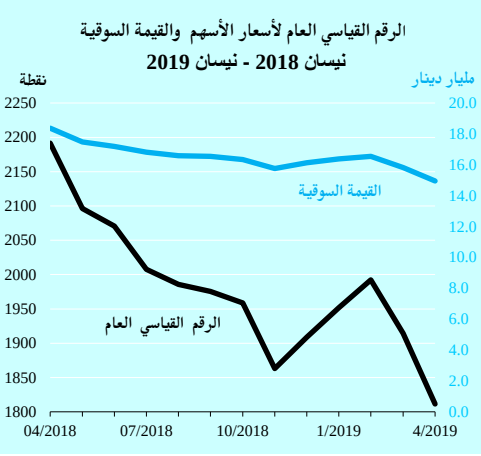

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر نيسان من عام 2019 ما مقداره 15.0 مليار دينار، منخفضة بمقدار 859.3 مليون دينار (5.4%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع بلغ 318.7 مليون دينار (1.8%) خلال نفس الشهر من عام 2018. أما بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2018، فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 1,172.0 مليون دينار (7.3%) مقارنة مع ارتفاع قدره 1,406.6 مليون دينار (8.3%) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر نيسان من عام 2019 تدفقاً موجباً بلغ 3.0 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 1.0 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2018. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر نيسان من عام 2019 ما قيمته 46.5 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 43.5 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2019، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 39.3 مليون دينار مقارنة بتدفق سالب بلغ 6.1 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2018.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

2018		نيسان 2018	نيسان 2019
2,319.3	حجم التداول	114.1	134.1
9.3	معدل التداول اليومي	5.2	6.1
16,122.7	القيمة السوقية	18,369.2	14,950.7
1,245.9	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	102.0	112.1
484.5	صافي استثمار غير الأردنيين	-1.0	3.0
1,231.8	شراء	19.9	46.5
747.3	بيع	20.9	43.5

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2018 بنسبة 1.8%، وذلك مقابل نمو نسبته 1.9% خلال ذات الربع من عام 2017. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.6% خلال الربع الرابع من عام 2018 مقابل نمو نسبته 3.7% خلال ذات الربع من عام 2017.

- وعليه، نما GDP بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2018 بنسبة 1.9% مقابل نمو نسبته 2.1% خلال عام 2017، فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.7% خلال عام 2018 مقابل نمو نسبته 3.9% خلال عام 2017.

- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2019 بنسبة 0.5%، مقابل نمو نسبته 4.1% خلال نفس الفترة من عام 2018.

- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2019 ليصل إلى 19.0% (16.4% للذكور و28.9% للإناث)، وذلك مقابل 18.4% (16.0% للذكور و27.8% للإناث) خلال نفس الربع من عام 2018. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 48.7%) و20-24 سنة (بواقع 38.5%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة نمواً نسبته 1.9% خلال عام 2018، بالمقارنة مع نمو نسبته 2.1% خلال عام 2017، وتأثر الأداء الاقتصادي خلال عام 2018 باستمرار حالة عدم اليقين التي تشهدها المنطقة والتي ساهمت بانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة من جهة، وكذلك التباطؤ في قطاع الصناعة الاستخراجية لارتباطه بالطلب العالمي من جهة أخرى. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي شهد نمواً بنسبة 1.2%)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.0% خلال عام 2018، مقارنة مع نمو نسبته 2.2%خلال عام 2017. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 3.7% مقابل نمو نسبته 3.9% خلال عام 2017، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 1.8% خلال عام 2018 مقابل 1.7% خلال عام 2017. يجدر بالذكر أن دائرة الإحصاءات قامت باعداد التقديرات الربعية للناتج المحلي الإجمالي لعام 2018 وأعادت تقدير السنوات السابقة (2008-2017) وفقاً لمنهجية جديدة تضمنت الانتقال من نظام الحسابات القومية (SNA 1968) وبعض مفاهيم نظام الحسابات القومية (SNA 1993) إلى نظام الحسابات القومية (SNA 2008) وكذلك تعديل سنة الأساس لتصبح 2016 بدلاً من عام 1994.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2016-2018
نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2016					
GDP بالأسعار الثابتة	2.4	1.9	1.9	2.1	**2.1**
GDP بالأسعار الجارية	4.2	3.5	2.8	3.0	**3.4**
2017					
GDP بالأسعار الثابتة	2.5	2.3	1.9	1.9	**2.1**
GDP بالأسعار الجارية	4.3	3.5	4.0	3.7	**3.9**
2018					
GDP بالأسعار الثابتة	1.9	2.1	2.0	1.8	**1.9**
GDP بالأسعار الجارية	4.0	3.9	3.5	3.6	**3.7**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق 2016-2018

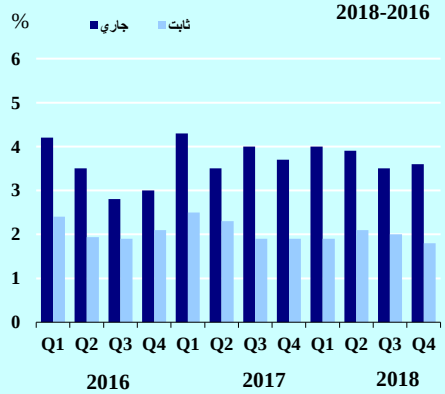

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي الحقيقي خلال عام 2018 العقارات (0.4 نقطة مئوية)، "الصناعة التحويلية" (0.3 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.3 نقطة مئوية)، و"النقل والاتصالات" (0.3 نقطة مئوية)، والخدمات الاجتماعية والشخصية (0.2 نقطة مئوية) . وقد شكّلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 78.9% من النمو الحقيقي المسجل خلال عام 2018.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة.

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	2017	2018	2017	2018
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.1	1.9	2.1	1.9
الزراعة	4.8	3.2	0.3	0.2
الصناعات الاستخراجية	13.0	0.5	0.3	-
الصناعات التحويلية	1.0	1.4	0.2	0.3
الكهرباء والمياه	2.5	2.2	0.1	0.1
الإنشاءات	-1.1	-0.3	-	-
تجارة الجملة والتجزئة	1.6	1.3	0.1	0.1
المطاعم والفنادق	1.1	1.0	-	-
النقل والتخزين والاتصالات	2.7	3.2	0.2	0.3
خدمات المال والتامين	3.8	3.4	0.3	0.3
العقارات	2.6	2.5	0.4	0.4
خدمات إجتماعية وشخصية	3.8	3.8	0.2	0.2
منتجو الخدمات الحكومية	0.9	1.1	0.1	0.1
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	3.8	2.7	-	-
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.
- : اقل من 0.1 نقطة مئوية.

وشهدت القطاعات الاقتصادية خلال عام 2018 تفاوتاً واضحاً في أدائها؛ ففي الوقت الذي تحسنت فيه قطاعات "النقل والتخزين والاتصالات"، و"الصناعات التحويلية"، و"منتجو الخدمات الحكومية"، شهدت قطاعات "الصناعات الاستخراجية"، والزراعة، و"الكهرباء والمياه"، و"خدمات المال والتامين"، و"تجارة الجملة والتجزئة"، و"المطاعم والفنادق"، والعقارات، تباطؤاً في أدائها، بينما شهد قطاع الإنشاءات تراجعاً في أدائه.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن عام 2019 تفاوتاً في أدائها. ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً، مثل عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية (2.6%)، وعدد المغادرين (10.9%)، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية (3.3%). أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها حجم التداول في سوق العقار (22.2%)، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية (1.2%). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة.

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2017	2018	المؤشـــر	2018	الفترة المتاحة	2019
4.5	-21.5	**المساحات المرخصة للبناء**	8.7	كانون ثاني-نيسان	-54.7
-2.4	-7.0	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	-6.8		-1.2
-4.9	-12.7	المنتجات الغذائية	-23.9		14.9
-3.1	-7.2	منتجات التبغ	8.9		-5.4
-7.3	-16.9	منتجات نفطية مكررة	-23.2		9.5
-6.3	-4.3	صنع الملابس	-19.5		17.9
1.9	-5.6	صنع منتجات المعادن اللافلزية	12.2		-20.3
0.3	27.7	المنتجات الكيميائية	42.8		4.6
13.4	0.5	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	0.9		3.3
-13.8	-6.2	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	-2.5		-4.5
13.6	0.6	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	1.0		3.4
6.9	3.8	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	6.0	كانون ثاني-نيسان	2.6
8.4	10.6	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	16.3		-10.4
7.3	7.4	**حجم التداول في سوق العقار**	-6.8	كانون ثاني-أيار	-22.2
-14.1	-13.0	**عدد المغادرين**	2.8		10.9

*: احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعـــار

سجل المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، تضخماً نسبته 0.5% خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2019، بالمقارنة مع تضخم اكبر نسبته 4.1% خلال نفس الفترة من عام 2018. ويأتي ذلك في ضوء تلاشي أثر الإجراءات الحكومية المتخذة في بداية عام 2018، والتي كان من ابرزها الضريبة المفروضة على التبغ والسجائر، وتحرير أسعار الخبز، بالإضافة إلى إنخفاض أسعار النفط العالمية. ومن أبرز المجموعات والبنود التي شهدت ارتفاعاً في أسعارها خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2019:

- بند "الحبوب ومنتجاتها" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 6.0%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 18.3% خلال نفس الفترة من عام 2018.
- بند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 12.9%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 12.0% خلال نفس الفترة من عام 2018.

معدل التضخم خلال الشهور الخمسة الأولى للأعوام (2011-2019)

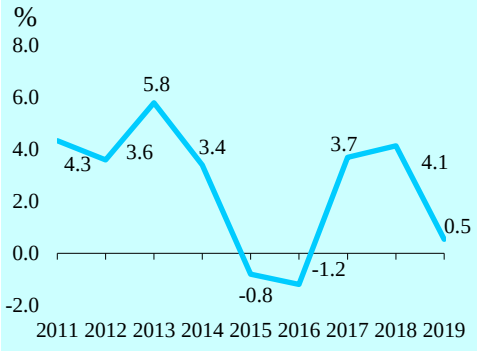

معدل التضخم خلال الشهور الخمسة الأولى للأعوام 2018 - 2019

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم Jan-may. 2019	معدل التضخم Jan-may. 2018	المساهمة في التضخم (نقطة مئوية) Jan-may. 2019	المساهمة في التضخم (نقطة مئوية) Jan-may. 2018
جميع المواد	**100**	**0.5**	**4.1**	**0.5**	**4.1**
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية	**33.36**	**0.4**	**2.3**	**0.1**	**0.7**
الغذاء	**30.51**	**0.6**	**2.2**	**0.2**	**0.6**
الحبوب ومنتجاتها	4.99	6.0	18.3	0.3	0.8
اللحوم والدواجن	8.24	-5.5	3.5	-0.4	0.2
الأسماك ومنتجات البحر	0.82	-0.6	1.6	0.0	0.0
الألبان ومنتجاتها والبيض	4.23	-3.3	-0.9	-0.1	-0.0
الزيوت والدهون	1.92	1.4	5.1	0.0	0.1
الفواكه والمكسرات	2.73	-0.7	0.6	0.0	0.0
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.89	12.9	-12.0	0.42	-0.5
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	**4.43**	**-0.7**	**15.7**	**0.0**	**0.7**
المشروبات الكحولية	0.03	0.0	2.4	0.0	0.0
التبغ والسجائر	4.40	-7.0	15.7	0.0	0.7
3) الملابس والأحذية	**3.55**	**-1.0**	**-1.5**	**0.0**	**-0.1**
4) المساكن، منها:	**21.92**	**1.7**	**3.3**	**0.4**	**0.8**
الإيجارات	15.57	1.9	2.8	0.3	0.5
الوقود والإنارة	4.85	1.3	6.2	0.1	0.3
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	**4.19**	**0.4**	**2.0**	**0.0**	**0.1**
6) الصحة	**2.21**	**1.3**	**6.4**	**0.0**	**0.2**
7) النقل	**13.58**	**-1.0**	**9.5**	**-1.0**	**1.3**
8) الاتصالات	**3.50**	**0.0**	**0.4**	**0.0**	**0.0**
9) الثقافة والترفيه	**2.27**	**1.0**	**2.1**	**0.0**	**0.1**
10) التعليم	**5.41**	**2.0**	**2.3**	**0.1**	**0.1**
11) المطاعم والفنادق	**1.83**	**1.4**	**6.5**	**0.0**	**0.1**
12) السلع والخدمات الأخرى	**3.75**	**1.0**	**2.5**	**0.0**	**0.1**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- مجموعة المساكن والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 1.7%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.3% خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2018. ويُعزى هذا الارتفاع، بشكل رئيسي، إلى ارتفاع أسعار بند "الإيجارات" بنسبة 1.9% مقابل ارتفاع نسبته 2.8% خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2018، وارتفاع أسعار بند "الوقود والإنارة " بنسبة 1.3% مقابل ارتفاع نسبته 6.2% خلال نفس الفترة من عام 2018.
- مجموعة التعليم والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 2.0%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.3% خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2018.

وقد ساهمت هذه المجموعات والبنود مجتمعة برفع معدل التضخم خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2019 بمقدار 1.2 نقطة مئوية، بالمقارنة مع مساهمة بمقدار 1.2 نقطة مئوية خلال نفس الفترة من عام 2018.

وفي المقابل، شهدت مجموعات وبنود أخرى تراجعاً في أسعارها، ومن أبرزها النقل (0.1%)، و"اللحوم والدواجن" (0.4%)، و"الألبان ومنتجاتها والبيض" (0.1%).

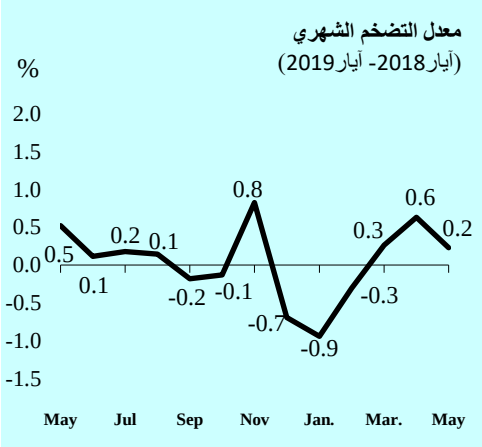

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر أيار 2019، فقد شهد ارتفعاً بالمقارنة مع مستواه في الشهر السابق (نيسان 2019) بنسبة 0.2%. ويأتي ذلك محصلة ارتفاع أسعار عدد من المجموعات والبنود، أبرزها "الفواكه والمكسرات" (0.9%) "واللحوم والدواجن" (4.6%)، الملابس والاحذية (1.6%)، وتراجع أسعار عدد من البنود، أبرزها "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (3.3%)، و"التبغ والسجائر" (1.7%).

سوق العمل

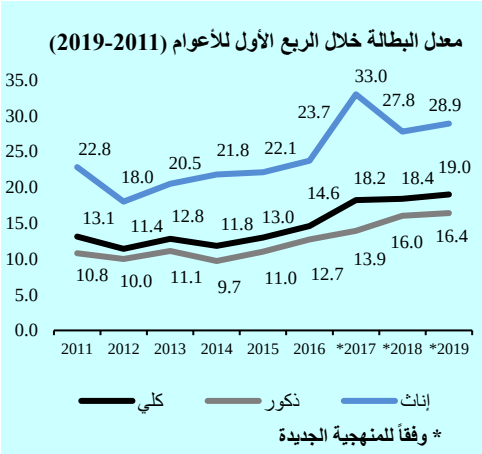

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 19.0% (16.4% للذكور و28.9% للإناث) خلال الربع الأول من عام 2019، وذلك مقابل 18.4% (16.0% للذكور و27.8% للإناث) خلال نفس الربع من عام 2018.
- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سجل اعلى معدل بطالة خلال الربع الأول من عام 2019 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 48.7%) و20-24 سنة (بواقع 38.5%).
- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 24.4% خلال الربع الأول من عام 2019.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 35.1% (54.4% للذكور و15.0% للإناث)، بالمقارنة مع 36.5% (57.4% للذكور و15.2% للإناث) خلال الربع الأول من عام 2018.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 28.4%.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 297.9 مليون دينار (3.9% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2019، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 470.3 مليون دينار (6.3% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2018. وفي حال استثناء المنح الخارجية (60.9 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 358.8 مليون دينار (4.7% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 542.4 مليون دينار (7.2% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2018.
- ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شهرآذار 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 617.2 مليون دينار، ليصل إلى 16,837.9 مليون دينار (55.0% من GDP).
- انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهرآذار 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 10.8 مليون دينار، ليصل إلى 12,076.7 مليون دينار (39.4% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) بمقدار 606.3 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 28,914.6 مليون دينار، مقابل 28,308.3 مليون دينار في نهاية عام 2018، محافظاً بذلك على نفس نسبته من GDP المسجلة في نهاية العام الماضي والبالغة 94.4%.
- انخفضت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية شهر آذار من عام 2019 بمقدار 38.7 مليون دينار عن مستواها في نهاية عام 2018، لتصل إلى 1,369.0 مليون دينار.
- وبناءً على التطورات السابقة، ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية شهرآذار 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 655.8 مليون دينار، ليصل إلى 15,468.9 مليون دينار (50.5% من GDP). كما ارتفع صافي الدين العام بمقدار 645.0 مليون دينار، ليصل إلى 27,545.6 مليون دينار (90.0% من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال الربع الأول من عام 2019 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2018:

الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر آذار من عام 2019 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018 بمقدار 71.3 مليون دينار، أو ما نسبته 14.8% لتصل الى 552.8 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2019، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 97.6 مليون دينار، أو ما نسبته 6.1%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2018 لتصل إلى 1,706.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 108.8 مليون دينار، وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 11.2 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الربع الأول من عام 2019

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	آذار		معدل النمو	الربع الأول		معدل النمو
	2018	2019	%	2018	2019	%
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**481.9**	**552.8**	**14.8**	**1,609.3**	**1,706.9**	**6.1**
الإيرادات المحلية، منها:	474.5	529.9	11.7	1,537.2	1,646.0	7.1
الإيرادات الضريبية، منها:	290.2	279.9	3.5-	1,010.6	1,048.1	3.7
ضريبة المبيعات	220.7	195.1	11.6-	712.6	701.6	1.5-
الإيرادات الأخرى	183.2	249.2	36.0	524.0	595.8	13.7
المنح الخارجية	7.0	22.9	227.1	72.1	60.9	15.5-
إجمالي الإنفاق، منها:	**639.4**	**728.1**	**13.9**	**2,079.6**	**2,004.8**	**3.6-**
النفقات الرأسمالية	59.5	96.3	61.8	128.6	143.0	11.2
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**157.9-**	**175.3-**	-	**470.3-**	**297.9-**	-
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج	-	-	-	**6.3-**	**3.9-**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الربع الأول من عام 2019 بمقدار 108.8 مليون دينار، أو ما نسبته 7.1%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018 لتصل إلى 1,646.0 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الأخرى بمقدار 71.8 مليون دينار، والإيرادات الضريبية بمقدار 37.5 مليون دينار، وانخفاض الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.6 مليون دينار.

● الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الربع الأول من عام 2019 بمقدار 37.5 مليون دينار، أو ما نسبته 3.7%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018 لتصل إلى 1,048.1 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 63.7% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

هيكل الايرادات الضريبية
(2014-2018)، والربع الأول من عام 2019

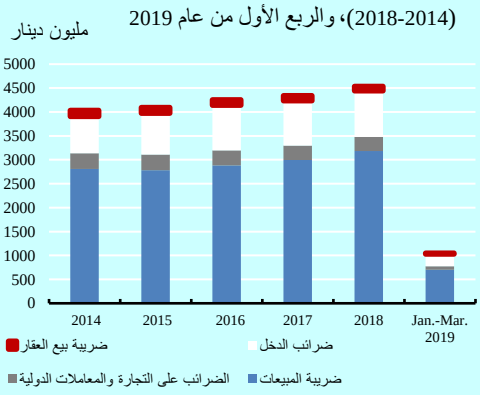

- ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 56.3 مليون دينار، أو ما نسبته 28.0%، لتصل إلى 257.5 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 24.6% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساس، نتيجة لارتفاع حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 22.0 مليون دينار، أو ما نسبته 53.7% لتصل إلى 63.0 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى بدء العمل بالقانون المعدل لقانون ضريبة الدخل الذي تم إقراره في نهاية عام 2018، بالإضافة إلى تمديد فترة الاستفادة من الإعفاء من غرامات التأخير المترتبة على المكلفين حتى نهاية حزيران 2019. كما ارتفعت حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 34.2 مليون دينار، أو ما نسبته 21.3%. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى ما نسبته 75.5% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 194.4 مليون دينار.

- انخفضت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 11.0 مليون دينار، أو ما نسبته 1.5%، لتبلغ 701.6 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 66.9% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، نتيجة لانخفاض حصيلة ضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 5.6 مليون دينار، وعلى القطاع التجاري بمقدار 3.2 مليون دينار، وعلى السلع المستوردة بمقدار 2.2 مليون دينار. وفي المقابل، ارتفعت حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 0.1 مليون دينار.

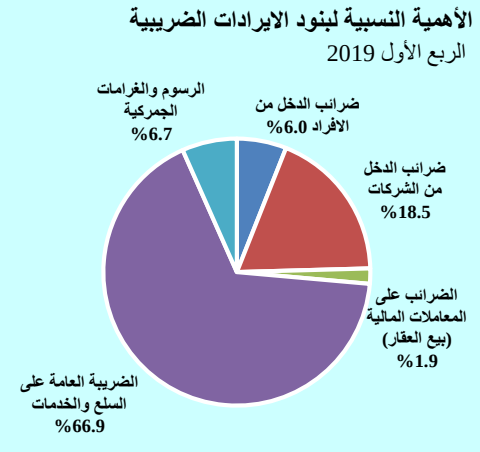

- انخفضت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية، بمقدار 1.8 مليون دينار، أو ما نسبته 2.5%، لتصل إلى 69.7 مليون دينار.
- انخفضت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 5.9 مليون دينار، أو ما نسبته 23.3%، لتصل إلى 19.4 مليون دينار، وذلك نتيجة لاستمرار التباطؤ في أداء قطاع العقارات.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الربع الأول من عام 2019 بمقدار 71.8 مليون دينار، أو ما نسبته 13.7%، لتصل إلى 595.8 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع إيرادات دخل الملكية بمقدار 65.1 مليون دينار لتبلغ 99.6 مليون دينار (منها 89.0 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية

المستقلة مقابل ما مقداره 28.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2018)، وارتفاع الايرادات المختلفة بمقدار 31.0 مليون دينار لتبلغ 281.4 مليون دينار، وانخفاض إيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 24.3 مليون دينار لتبلغ 214.8 مليون دينار.

- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الربع الأول من عام 2019 بمقدار 0.6 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2018، لتصل إلى 2.0 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال الربع الأول من عام 2019 بمقدار 11.2 مليون دينار، أو ما نسبته 15.5%، لتصل إلى 60.9 مليون دينار، مقابل 72.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2018.

■ النفقات العامة

هيكل النفقات العامة
(2014-2018)، والربع الأول من عام 2019

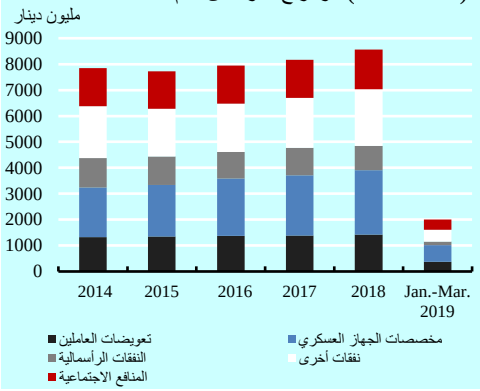

ارتفعت النفقات العامة خلال شهر آذار من عام 2019 بمقدار 88.7 مليون دينار، أو ما نسبته 13.9% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018، لتبلغ 728.1 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2019، فقد انخفضت النفقات العامة بمقدار 74.8 مليون دينار، أو ما نسبته 3.6%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018، لتبلغ 2,004.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض النفقات الجارية بنسبة 4.6%، وارتفاع النفقات الرأسمالية بنسبة 11.2%.

♦ النفقات الجارية

انخفضت النفقات الجارية خلال الربع الأول من عام 2019 بمقدار 89.2 مليون دينار، أو ما نسبته 4.6%، لتصل إلى ما مقداره 1,861.8 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 92.9% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع الإيرادات المحلية وانخفاض النفقات الجارية، فقد ارتفع مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، ليصل إلى 88.4%، مقابل 78.8% خلال نفس الفترة من عام 2018. وجاء انخفاض النفقات الجارية محصلة لما يلي:

- انخفاض بند الإعانات بمقدار 154.6 مليون دينار، لتصل إلى 43.3 مليون دينار. ويعزى ذلك بشكل أساس الى قيام الحكومة بصرف الدعم النقدي (دعم الخبز) بقيمة 155 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2018، بينما لم يتم صرف الدعم النقدي خلال نفس الفترة من عام 2019.
- انخفاض بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 1.2 مليون دينار، ليبلغ 66.7 مليون دينار.
- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 33.0 مليون دينار، ليبلغ 281.4 مليون دينار.
- ارتفاع مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 32.6 مليون دينار، لتصل إلى 631.3 مليون دينار.
- ارتفاع تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 31.4 مليون دينار، لتصل إلى 380.7 مليون دينار.
- ارتفاع نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 15.0 مليون دينار، لتصل إلى 342.5 مليون دينار.

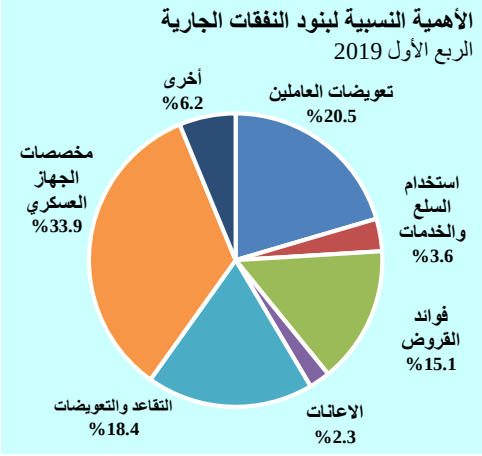

- **النفقات الرأسمالية**

ارتفعت النفقات الرأسمالية خلال الربع الأول من عام 2019 بمقدار 14.4 مليون دينار، أو ما نسبته 11.2%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018، لتصل إلى 143.0 مليون دينار.

العجز/ الوفر المالي

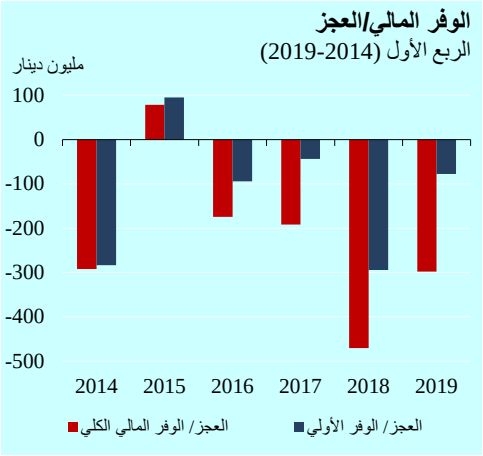

- حققت الموازنة العامة، عجزاً مالياً كلياً بعد المنح الخارجية، خلال الربع الأول من عام 2019 بمقدار 297.9 مليون دينار، مقابل عجز مقداره 470.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2018. ونتيجة لذلك، بلغت نسبة العجز المالي إلى GDP نحو 3.9% مقابل عجز نسبته 6.3% خلال نفس الفترة من عام 2018. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 358.8 مليون دينار (4.7% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 542.4 مليون دينار (7.2% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2018.

- سجلت الموازنة العامة عجزاً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بلغ 77.4 مليون دينار (1.0% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2019، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 294.0 مليون دينار (3.9% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2018. ولدى إضافة المنح الخارجية، ينخفض العجز الأولي ليصل الى نحو 16.5 مليون دينار (0.2% من GDP)، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 221.9 مليون دينار (3.0% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2018.

الدين العام

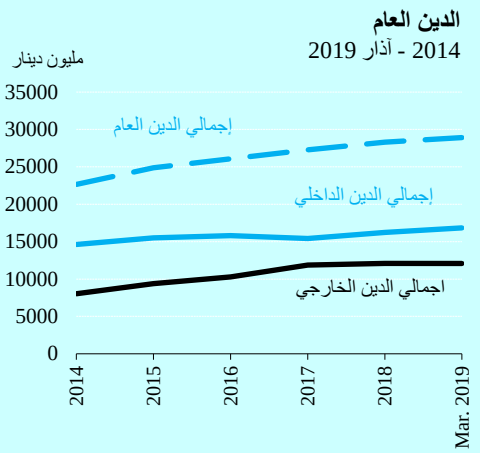

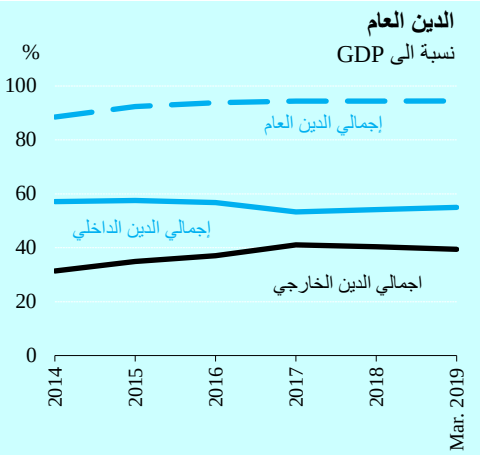

- ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (الموازنة العامة والمؤسسات المستقلة) في نهاية شهر آذار 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 617.2 مليون دينار، ليصل إلى 16,837.9 مليون دينار (55.0% من GDP مقابل 54.1% من GDP في نهاية عام 2018). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 724.6 مليون دينار، وانخفاض إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 107.5 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2018، ليصلا إلى 14,076.9 و2,761.0 مليون دينار، على الترتيب. وقد جاء ارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع رصيد سندات وأذونات الخزينة بمقدار 725.0 مليون دينار، مقارنة بمستواه المتحقق في نهاية عام 2018، ليبلغ 13,800.3 مليون دينار، وثبات رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية عند مستواه المتحقق في نهاية عام 2018، والبالغ 271.7 مليون دينار. أمّا انخفاض إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة، فقد جاء نتيجة لانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 87.5 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية

عام 2018، ليبلغ 2,170.5 مليون دينار، وانخفاض رصيد سندات المؤسسات المستقلة بمقدار 20.0 مليون دينار، مقارنة بمستواه المتحقق في نهاية عام 2018، ليبلغ 590.5 مليون دينار.

- انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر آذار 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 10.8 مليون دينار، ليصل إلى 12,076.7 مليون دينار (39.4% من GDP مقابل 40.3% من GDP في نهاية عام 2018). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن رصيد الدين العام الخارجي المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 72.2% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو وبنسبة 9.4%. كما شكل الدين المقيم بالين الياباني ما نسبته 5.9%، والدينار الكويتي (5.2%)، وبوحدة حقوق السحب الخاصة (5.1%).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر آذار 2019 بمقدار 606.3 مليون دينار، ليصل إلى نحو 28,914.6 مليون دينار مقابل 28,308.3 مليون دينار في نهاية عام 2018. وقد حافظ اجمالي الدين العام على نفس نسبته من GDP المسجلة في نهاية العام الماضي والبالغة 94.4%.
- وعلى صعيد آخر، انخفضت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية شهر آذار من عام 2019 بمقدار 38.7 مليون دينار مقارنة بمستواها في نهاية عام 2018، لتصل إلى 1,369.0 مليون دينار.
- وعليه، فقد ارتفع صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة المركزية مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية شهر آذار 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 655.8 مليون دينار، ليبلغ 15,468.9 مليون دينار (50.5% من GDP مقابل 49.4% من GDP في نهاية عام 2018). كما ارتفع صافي الدين العام بمقدار 645.0 مليون دينار ليبلغ 27,545.6 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 90.0% من GDP بالمقارنة مع ما نسبته 89.7% من GDP في نهاية عام 2018.
- وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد انخفضت خلال الربع الأول من عام 2019 بمقدار 46.4 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2018، لتبلغ 249.0 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 167.9 مليون دينار، وفوائد بقيمة 81.1 مليون دينار).

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2019

حزيران

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية بتاريخ 2019/6/11 قراراً يقضي برفع أسعار المشتقات النفطية الرئيسية، في ضوء قرار الحكومة بفرض ضريبة خاصة على المشتقات النفطية، في حين تم تخفيض أسعار بعض المشتقات الأخرى بتاريخ 2019/6/1، مع تثبيت سعر أسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر / الوحدة	2019		معدل النمو %
		أيار	حزيران	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	750	780	4.0
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	1,000	1,010	1.0
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/لتر	1,150	1,160	0.9
السولار	فلس/لتر	610	620	1.6
الكاز	فلس/لتر	560	620	10.7
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود (1%)	دينار/طن	427.9	414.3	-3.2
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	461	460	-0.2
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	466	465	-0.2
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	481	480	-0.2
الإسفلت	دينار/طن	421.5	409.2	-2.9

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2019/6/11.

- إقرار نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة لسنة 2019، والمتضمن فرض ضريبة مقطوعة على المحروقات والمشتقات النفطية، وذلك على النحو التالي:
  - البنزين الخالي من الرصاص 90 بما مقداره 37 قرشاً/لتر.
  - البنزين الخالي من الرصاص 95 بما مقداره 57.5 قرشاً/لتر.

- البنزين الخالي من الرصاص 98 بما مقداره 70 قرشاً/لتر.
- السولار بما مقداره 16.5 قرشاً/لتر.
- الكاز بما مقداره 16.5 قرشاً/لتر.
- الغاز البترولي المسال بما مقداره 60 ديناراً/طن.
- الإسفلت بما مقداره 45 ديناراً/طن.
- زيت الوقود بما مقداره 20 ديناراً/طن.

■ الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر حزيران 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

■ قرر مجلس الوزراء الموافقة على حزمة من الاجراءات التي من شأنها زيادة حجم التداول في سوق العقار، تضمنت ما يلي:

- شمول نظام المساحة المفرزة بين الشركاء (نظام إفراز الأربعات) لجميع مناطق المملكة باستثناء الأراضي الخاضعة لقوانين خاصة، لما لذلك من أثر في إزالة الشيوع وفي زيادة اعداد معاملات الإفراز.
- تخفيض أسعار الأساس لقيم العقارات بنسبة 20%.
- الإعفاء من رسوم الانتقال والتخارج للورثة حتى نهاية العام الحالي.

♦ أيار

■ الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر أيار 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

♦ نيسان

■ الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر نيسان 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

♦ آذار

■ الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر آذار 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

♦ شبـاط

■ تخفيض بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 10 فلساً بدلاً من 12 فلساً، ابتداءً من شهر شباط 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

- قرر مجلس الوزراء الغاء الرسوم على الصادرات الزراعية حتى نهاية العام الحالي.
- قرر مجلس الوزراء الموافقة على نظام معدل لنظام التبرعات المدرسية لسنة 2019، والمتضمن تخفيض قيمة التبرعات المدرسية للطلبة الاردنيين وتحديدها للطلبة غير الاردنيين في المراحل التعليمية وعلى النحو التالي:

المرحلة التعليمية	الطلبة الاردنيين	الطلبة غير الاردنيين
المرحلة الاساسية من الصف الاول الى الصف السادس	3 دنانير	40 دينار
المرحلة الاساسية من الصف السابع الى الصف العاشر	4 دنانير	40 دينار
المرحلة الثانوية الفروع الاكاديمية	6 دنانير	60 دينار
المرحلة الثانوية الفروع المهنية	6 دنانير	80 دينار

كانون الثاني

- قرر مجلس الوزراء منح إعفاءات ضريبية وجمركية بشكل كامل للحافلات الخصوصية التي تعمل على نقل الطلاب، والمراد استبدالها، أو التي سيتم تسجيلها وترخيصها لتعزيز الأسطول، وذلك اعتباراً من تاريخ صدور القرار وحتى تاريخ 2019/12/31، ولمرة واحدة فقط.
- قرر مجلس الوزراء منح إعفاءات ضريبية وجمركية بشكل كامل لحافلات النقل السياحي، العاملة حالياً والمراد استبدالها، أو العاملة التي سيتم تسجيلها وترخيصها لتعزيز الأسطول، أو في حالة ترخيص شركات جديدة، وذلك اعتباراً من تاريخ صدور القرار وحتى تاريخ 2019/12/31، ولمرة واحدة فقط.
- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تخفيض بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 12 فلساً بدلاً من 18 فلساً، ابتداءً من شهر كانون الثاني 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.
- قرر مجلس الوزراء عدم تمديد الإعفاء من الضريبة الخاصة الممنوح للسيارات التي تعمل بالكهرباء كلياً، لتصبح خاضعه لضريبة خاصة بنسبة 25%.
- قرر مجلس الوزراء تثبيت سعر الكاز لمدة أربعة شهور اعتباراً من بداية شهر كانون الثاني وحتى نهاية شهر نيسان 2019، مع العمل على تخفيضه في حال تراجعت أسعار النفط عالمياً خلال هذه الفترة.

- في ضوء قرار مجلس الوزراء الذي تم اتخاذه في شهر تموز 2018، بخصوص الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهايبرد)، تم رفع الضريبة الخاصة المفروضة على سيارات الهايبرد بواقع 5 نقاط مئوية لتصبح 35%، وذلك اعتباراً من 2019/1/1 حتى تاريخ 2019/12/31.
- قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة العامة على المبيعات على 61 سلعة أساسية خاضعة لنسبة 10% و16% لتصبح 4%، وذلك اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية. وقد شملت القائمة اللحوم المعلبة، والسمك، والجبن، والمعكرونة والخضروات، والفواكه، وملح الطعام، ومعجون الطماطم، بالإضافة إلى أقلام الرصاص.

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2019

نيسان

- التوقيع على ثلاث اتفاقيات للمساعدات التنموية مقدمة من الولايات المتحدة بقيمة 329 مليون دولار، ضمن برنامج المساعدات الاقتصادية المقدمة للمملكة من الولايات المتحدة الأمريكية للسنة المالية 2018، وذلك لتنفيذ عدة مشاريع وبرامج بشكل مباشر من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). موزعة على النحو التالي:
  - 265 مليون دولار لدعم قطاعات الصحة والتعليم والمياه والمرأة والشباب وسياسات النوع الاجتماعي.
  - 30 مليون دولار لدعم سيادة القانون، والحاكمية، والمجتمع المدني، ودعم جهود الإصلاح السياسي.
  - 34 مليون دولار لتعزيز النمو الاقتصادي والتجارة والاستثمار وتعزيز تنافسية القطاع الخاص وتعزيز الفرص الاقتصادية.

آذار

- التوقيع على اتفاقية قرض مقدمة من بنك الاستثمار الأوروبي بقيمة 65 مليون يورو، وذلك لتمويل مشروع تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي في منطقتي دير علا والكرامة بمنطقة وادي الاردن.

- التوقيع على مذكرة تفاهم بين الحكومة الاردنية والوكالة الفرنسية للإنماء (AFD) لتقديم حزمة تمويلية للأعوام (2019-2022) بسقف قيمته مليار يورو، موزعة على النحو التالي:
  - مبلغ 650 مليون يورو قروض ميسرة تتضمن قروض لدعم الموازنة العامة بقيمة 400 مليون يورو (بواقع 100 مليون يورو سنويا)، ومبلغ 250 مليون يورو قروض ميسرة لدعم المشاريع التنموية.
  - مبلغ 200 مليون يورو للتمويل غير السيادي "اقتراض غير حكومي ولا يتضمن ضمانات حكومية".
  - مبلغ 150 مليون يورو منح ومساعدات فنية ستقدم من خلال عدة مبادرات لدعم خطة الاستجابة الأردنية.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية بقيمة 4.5 مليون دولار، وذلك لتمويل مشروع تعزيز قدرات الدفاع المدني الاردني.

رابعاً: القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر آذار من عام 2019 بنسبة 8.3% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018 لتبلغ 476.8 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2019 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 9.3% مقارنة بذات الفترة من عام 2018 لتصل الى 1,334.5 مليون دينار.
- انخفضت المستوردات خلال شهر آذار من عام 2019 بنسبة 6.1% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018 لتبلغ 1,020.4 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2019 فقد انخفضت المستوردات بنسبة 3.2 % مقارنة بذات الفترة من عام 2018 لتصل الى 3,263.3 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر آذار من عام 2019 انخفاضاً نسبته 15.9% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018 ليبلغ 543.6 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2019 فقد انخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة 10.2% مقارنة بذات الفترة من عام 2018 ليصل الى 1,928.8 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال شهر نيسان من عام 2019 بنسبة 8.3% مقارنة بذات الشهر من عام 2018 لتصل الى 358.0 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2019 فقد ارتفعت مقبوضات السفر بنسبة 6.1% مقارنة بذات الفترة من عام 2018 لتصل الى 1,236.0 مليون دينار، فيما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 9.1% خلال شهر نيسان من عام 2019 مقارنة بذات الشهر من عام 2018 لتصل الى 85.4 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2019 فقد ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 3.2% مقارنة بذات الفترة من عام 2018 لتصل الى 314.6 مليون دينار.
- انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر نيسان من عام 2019 بنسبة 4.0% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018 ليصل إلى 217.1 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2019 فقد ارتفع اجمالي تحويلات العاملين في الخارج بنسبة 1.6% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018 ليبلغ 851.3 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 2,107.8 مليون دينار (7.0% من GDP) خلال عام 2018 مقارنة مع عجز مقداره 3,053.9 مليون دينار (10.6% من GDP) خلال عام 2017. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 10.3% من GDP خلال عام 2018 مقارنة مع 13.3% من GDP خلال عام 2017.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 679.8 مليون دينار خلال عام 2018 مقارنة بحوالي 1,436.4 مليون دينار خلال عام 2017.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2018 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 32,094.7 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 29,432.7 مليون دينار في نهاية عام 2017.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 95.3 مليون دينار، وانخفاض المستوردات بمقدار 106.8 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2019، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 11.5 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة عام 2018 ليبلغ 4,366.2 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون الثاني - آذار			
	2018	معدل النمو (%)	2019	معدل النمو (%)
	القيمة	2018/2017	القيمة	2019/2018
التجارة الخارجية	4,377.7	-1.7	4,366.2	-0.3
الصادرات الكلية	1,221.1	-1.6	1,334.5	9.3
الصادرات الوطنية	1,007.6	0.7	1,102.9	9.5
المعاد تصديره	213.5	-11.2	231.6	8.5
المستوردات	3,370.1	-2.3	3,263.3	-3.2
الميزان التجاري	-2,149.0	-2.7	-1,928.8	-10.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون الثاني - آذار		
	2018	2019	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	280.9	295.7	5.3
الهند	117.7	126.3	7.3
السعودية	105.0	119.1	13.4
العراق	93.9	91.0	-3.1
الصين	11.5	32.9	186.1
الكويت	26.2	31.6	20.6
الامارات	33.0	29.5	-10.6
المستوردات			
السعودية	589.8	609.8	3.4
الصين	473.7	500.9	5.7
الولايات المتحدة الامريكية	305.2	256.6	-15.9
مصر	80.4	201.1	150.1
المانيا	141.8	157.1	10.8
الهند	88.9	154.0	73.2
إيطاليا	126.6	101.8	-19.6

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الربع الأول من عام 2019 ارتفاعاً نسبته 9.3% لتصل إلى 1,334.5 مليون دينار. وجاء ذلك نتيجة لارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 95.3 مليون دينار (9.5%) لتصل إلى 1,102.9 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 18.1 مليون دينار (8.5%) لتصل إلى 231.6 مليون دينار.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الربع الأول من عام 2019 بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2018، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع الصـــادرات من البوتاس بمقدار 22.9 مليون دينار (26.0%) لتصـــل إلى 111.0 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند والصـــين ومصـــر واندونيسيا على ما نسبته 81.9% من إجمالي صـــادرات المملكة من البوتاس.
- ارتفاع الصـــادرات من الملابس بمقدار 16.4 مليون دينار (6.0%) لتصـــل إلى 291.2 مليون دينار. وقد اســـتحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نســـبته 90.7% من إجمالي صادرات الملابس.

أبرز الصـــادرات الوطنية الســـلعية خلال الربع الأول من عامي 2018 و2019، مليون دينار

	2018	2019	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**1,007.6**	**1,102.9**	**9.5**
الملابس	**274.8**	**291.2**	**6.0**
الولايات المتحدة الأمريكية	242.3	264.1	**9.0**
البوتاس	**88.1**	**111.0**	**26.0**
الهند	23.1	32.6	41.1
الصين	9.3	31.0	233.3
مصر	11.9	14.9	25.2
اندونيسيا	11.0	12.4	12.7
منتجات دوائية وصيدلية	**79.3**	**84.1**	**6.1**
السعوديه	18.3	16.0	-12.6
العراق	12.7	13.3	4.7
الجزائر	7.4	10.1	36.5
الولايات المتحدة الامريكية	8.1	7.4	-8.6
الفوسفات	**60.7**	**58.0**	**-4.4**
الهند	43.8	38.9	-11.2
اندونيسيا	10.6	15.9	50.0
الأسمدة	**45.5**	**48.4**	**6.4**
الهند	30.3	32.0	5.6
فيتنام	6.8	6.1	-10.3
كرواتيا	0.0	3.7	-
الخضروات	**32.2**	**33.6**	**4.3**
السعوديه	8.3	6.7	-19.3
الكويت	5.0	6.7	34.0
الامارات	5.8	5.8	0.0
حامض الفوسفوريك	**19.7**	**32.1**	**62.9**
الهند	15.6	18.9	21.2
السعودية	0.5	12.1	-
مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور	**21.9**	**29.3**	**33.8**
العراق	11.8	15.6	32.2
السعوديه	5.6	6.1	8.9
ليبيا	0.3	1.7	466.7

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع الصادرات من "حامض الفسفوريك" بمقدار 12.4 مليون دينار (62.9%)، لتصل إلى 32.1 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند والسعودية على ما نسبته 96.6% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من "مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" بمقدار 7.4 مليون دينار (33.8%) لتصل إلى 29.3 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من العراق والسعودية وليبيا على ما نسبته 79.9% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 4.8 مليون دينار (6.1%) لتصل إلى 84.1 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق والجزائر والولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 55.6% من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.
- ارتفاع الصادرات من الاسمدة بمقدار 2.9 مليون دينار (6.4%) لتصل إلى 48.4 مليون دينار، وقد استحوذت أسواق كل من الهند وفيتنام وكرواتيا على ما نسبته 86.4% من إجمالي صادرات المملكة من الاسمدة.

اهم السلع المصدرة
خلال الربع الأول من عام 2019، بالمليون دينار

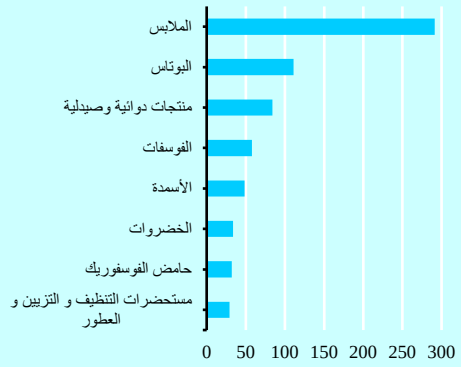

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية،
خلال الربع الأول من عام 2019، بالمليون دينار

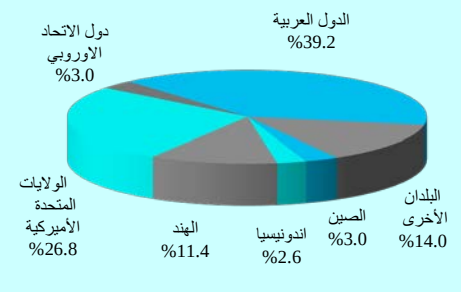

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس و"منتجات دوائية وصيدلية " والفوسفات والأسمدة والخضروات وحامض الفسفوريك و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" خلال الربع الأول من عام 2019 على ما نسبته 62.4% من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 61.8% خلال الفترة المقابلة من عام 2018. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والهند والسعودية والعراق والصين والكويت والإمارات على ما نسبته 65.8% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الربع الأول من عام 2019 مقارنة مع 66.3% خلال الفترة المقابلة من عام 2018.

المستوردات السلعية

انخفضت مستوردات المملكة خلال الربع الأول من عام 2019 بنسبة 3.2% لتصل إلى 3,263.3 مليون دينار، مقابل انخفاض نسبته 2.3% خلال الفترة المقابلة من عام 2018.

اهم السلع المستوردة
خلال الربع الأول من عام 2019، بالمليون دينار

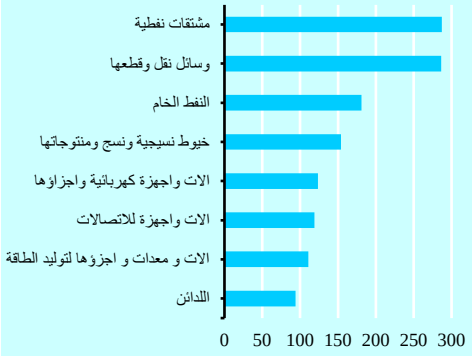

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الربع الأول من عام 2019 بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2018، يلاحظ ما يلي:**

- انخفاض مستوردات المملكة من "خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" بمقدار 14.7 مليون دينار (8.7%) لتصل الى 153.8 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 74.1% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

- انخفاض مستوردات المملكة من "آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" بمقدار 11.1 مليون دينار (8.2%)، لتصل إلى 123.7 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين والمانيا وتركيا ما نسبته 58.5% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- انخفاض مستوردات المملكة من اللدائن بمقدار 10.9 مليون دينار، (10.4%)، لتصل إلى 93.9 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والصين والامارات ما نسبته 73.5% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- انخفاض مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 1.4 مليون دينار (0.8%) لتصل إلى 181.0 مليون دينار، وذلك محصلة لارتفاع الكميات المستوردة بنسبة 1.0% وانخفاض أسعار النفط بنسبة 1.7% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2018. ويذكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام تم تلبيتها بنسبة 100% من المملكة العربية السعودية.

أبرز المستوردات السلعية خلال الربع الأول من عامي 2018 و2019، مليون دينار

	2018	2019	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**3,370.1**	**3,263.3**	**-3.2**
مشتقات نفطية	**230.8**	**287.1**	**24.4**
السعوديه	171.5	161.4	-5.9
الهند	18.2	58.4	220.9
البحرين	0.0	30.2	-
وسائل النقل و قطعها	**284.2**	**286.1**	**0.7**
الولايات المتحدة الامريكية	60.3	67.3	11.6
المانيا	39.1	45.5	16.4
المكسيك	27.4	40.3	47.1
اليابان	47.7	38.1	-20.1
النفط الخام	**182.4**	**181.0**	**-0.8**
السعودية	182.4	181.0	-0.8
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**168.5**	**153.8**	**-8.7**
الصين	71.4	69.8	-2.2
تايوان	48.0	34.2	-28.8
تركيا	10.5	10.0	-4.8
آلات والأجهزه الكهربائية وأجزاؤها	**134.8**	**123.7**	**-8.2**
الصين	53.4	54.0	1.1
المانيا	7.6	9.7	27.6
تركيا	15.5	8.7	-43.9
الات واجهزة للاتصالات	**87.6**	**118.7**	**35.5**
الصين	62.5	71.4	14.2
فيتنام	13.2	26.6	101.5
الهند	0.0	10.0	-
آلات ومعدات واجزاؤها لتوليد الطاقة	**109.2**	**110.8**	**1.5**
الولايات المتحدة الأمريكية	37.2	52.8	41.9
الصين	10.1	29.8	195.0
فنلندا	0.2	13.1	-
اللدائن	**104.8**	**93.9**	**-10.4**
السعودية	57.3	53.8	-6.1
الصين	9.0	7.8	-13.3
الامارات	6.0	7.4	23.3

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "آلات ومعدات وأجزاؤها لتوليد الطاقة" بمقدار 1.6 مليون دينار (1.5%) لتصل الى 110.8 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفنلندا ما نسبته 86.4% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "وسائل النقل وقطعها" بمقدار 1.9 مليون دينار (0.7%) لتصل إلى 286.1 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا والمكسيك واليابان ما نسبته 66.8% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

التوزيع الجغرافي للمستوردات،
خلال الربع الأول من عام 2019، بالمليون دينار

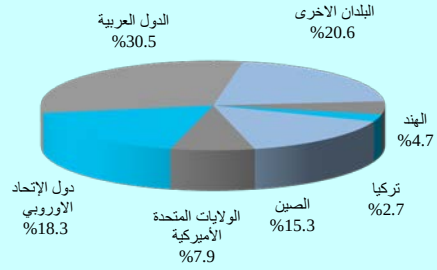

- وعليه، استحوذت المستوردات من "مشتقات نفطية" و"وسائل النقل وقطعها" و"النفط الخام" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" و"آلات وأجهزة للاتصالات" و"آلات ومعدات وأجزاؤها لتوليد الطاقة" واللدائن، على ما نسبته 41.5% من إجمالي المستوردات خلال الربع الأول من عام 2019 مقابل 38.6% خلال نفس الفترة من عام 2018. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأمريكية ومصر والمانيا والهند وايطاليا خلال الربع الأول من عام 2019 على ما نسبته 60.7% من إجمالي المستوردات مقابل 53.6% خلال نفس الفترة من عام 2018.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر آذار من عام 2019 ارتفاعاً مقداره 14.9 مليون دينار (18.5%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2018 لتبلغ 95.4 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2019 ارتفعت السلع المعاد تصديرها بنسبة 8.5% لتصل الى 231.6 مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2018.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر آذار من عام 2019 انخفاضاً مقداره 102.8 مليون دينار (15.9%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2018 ليبلغ 543.6 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2019 فقد انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة (10.2%) ليصل الى 1,928.8 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

انخفض إجمالي تحويلات العاملين في الخارج خلال شهر نيسان من عام 2019 بنسبة 4.0% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018 ليبلغ 217.1 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2019 فقد ارتفع اجمالي تحويلات العاملين في الخارج بمقدار 13.2 مليون دينار (1.6%) مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018 ليبلغ 851.3 مليون دينار.

الســفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر نيسان من عام 2019 ارتفاعاً مقداره 27.5 مليون دينار (8.3%) لتصل إلى 358.0 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018. أما خلال الثلث الأول من عام 2019 فقد ارتفعت مقبوضات السفر بقيمة 71.2 مليون دينار (6.1%) لتصل إلى 1,236.0 مليون دينار مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2018.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر نيسان من عام 2019 ارتفاعاً مقداره 7.1 مليون دينار (9.1%) لتصل إلى 85.4 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018. أما خلال الثلث الأول من عام 2019 فقد ارتفعت مدفوعات السفر بقيمة 9.9 مليون دينار (3.2%) لتصل إلى 314.6 مليون دينار مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2018.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال عام 2018 إلى ما يلي:

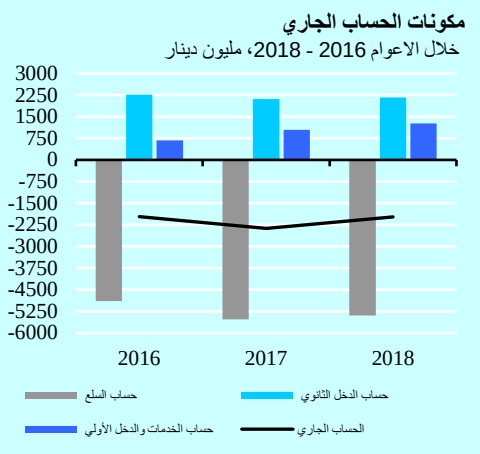

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 2,107.8 مليون دينار (7.0% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقدار 3,053.9 مليون دينار (10.6% من GDP) خلال عام 2017. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ 3,103.3 مليون دينار (10.3% من GDP) خلال عام 2018 مقارنة مع 3,831.4 مليون دينار (13.3% من GDP) خلال عام 2017. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:
  - انخفاض العجز في ميزان السلع للمملكة خلال عام 2018 بمقدار 353.8 مليون دينار (4.7%) ليصل إلى 7,239.4 مليون دينار مقابل 7,593.2 مليون دينار خلال عام 2017.
  - ارتفاع الوفر المسجل في حساب الخدمات بمقدار 310.5 مليون دينار مقارنة مع عام 2017 ليبلغ 1,766.3 مليون دينار.
  - انخفاض العجز المسجل في حساب الدخل الاولي بمقدار 4.9 مليون دينار ليصل إلى 141.6 مليون دينار خلال عام 2018 مقارنة مع عجز بلغ 146.5 مليون دينار خلال عام 2017. ويعود ذلك بشكل رئيس لانخفاض العجز المسجل في صافي دخل الاستثمار بمقدار 11.4 مليون دينار، وانخفاض وفر صافي تعويضات العاملين بمقدار 6.5 مليون دينار.
  - ارتفاع صافي وفر حساب الدخل الثانوي خلال عام 2018 بمقدار 276.9 مليون دينار ليصل 3,506.9 مليون دينار مقابل وفر مقداره 3,230.0 مليون دينار خلال عام 2017. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 218.0 مليون دينار ليبلغ نحو 995.5 مليون دينار، وارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 58.9 مليون دينار ليصل إلى 2,511.4 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال عام 2018 تدفقاً للداخل بمقدار 55.0 مليون دينار مقابل تدفقاً للداخل بنحو 30.0 مليون دينار خلال عام 2017. في حين سجل الحساب المالي خلال عام 2018 صافي تدفق للداخل مقداره 2,795.5 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 2,297.5 خلال عام 2017، وجاء ذلك محصلة للتطورات التالية خلال عام 2018:
  - تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 679.8 مليون دينار، بالمقارنة مع تدفق للداخل مقداره 1,436.4 مليون دينار خلال عام 2017.
  - تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للخارج مقداره 146.5 مليون دينار، بالمقارنة مع تدفق للداخل مقداره 676.7 مليون دينار خلال عام 2017.
  - تسجيل صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 1,586.0 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 91.5 مليون دينار خلال عام 2017.
  - انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 676.2 مليون دينار، بالمقارنة مع انخفاض مقداره 92.4 مليون دينار خلال عام 2017.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية عام 2018 التزاماً نحو الخارج بلغ 32,094.7 مليون دينار مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2017 والبالغ 29,432.7 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصـــادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2018 بمقدار 883.3 مليون دينار ليصل إلى 17,811.7 مليون دينار. ويعود ذلك بشكل رئيس إلى انخفاض الأصـــول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار712.4 مليون دينار، وانخفاض النقد والودائع للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 188.0 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2018 بمقدار 1,778.7 مليون دينار ليصل إلى 49,906.4 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:
  - ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 609.7 مليون دينار ليبلغ 24,927.5 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد القروض لدى الحكومة العامة بمقدار 298.9 مليون دينار، ليبلغ 4,527.8 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 1,160.8 مليون دينار لتبلغ 8,733.9 مليون دينار (ارتفاعها بمقدار 748.6 مليون دينار للبنك المركزي، وارتفاعها بمقدار 412.2 مليون دينار للبنوك المرخصة).
  - انخفاض الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 364.8 مليون دينار ليصل إلى 536.6 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد استثمارات الحافظة بمقدار 264.9 مليون دينار لتبلغ 7,944.9 مليون دينار.